الأمم المتحدة S/2025/176

مجلس الأمن

Distr.: General
20 March 2025
Arabic
Original: English

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملا بالفقرة 49 من قرار مجلس الأمن 2765 (2024)، التطورات الرئيسية التي استجدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور التقرير السابق المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ويبيّن التقرير التقدم المحرز والتحديات التي صودفت في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - التطورات السياسية

2 - اتسمت التطورات السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتوسع الإقليمي لحركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في الجزء الشرقي من البلد، مما أدى إلى تصعيد حاد في التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وقد أدى ذلك إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لاستئناف الحوار.

3 - وفي حين ظل الكثير من الاهتمام منصبا على الوضع الأمني المتدهور في الشرق، أعلن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي عن خطط لإنشاء لجنة متعددة التخصصات لدراسة إمكانية إجراء مراجعة دستورية. وأعقب ذلك تعيين مارثا أوديو وأريستيد نغورو في المحكمة الدستورية في 15 كانون الثاني/يناير، مما أثار مخاوف بشأن الحياد المؤسسي في أوساط المعارضة، وشرائح من الأغلبية السياسية، والمجتمع المدني.

4 - وأعلن الرئيس السابق جوزيف كابيلا نيته حشد تحالف واسع ضد الإصلاح الدستوري المحتمل، بما في ذلك في بيان مشترك أصدره مع زعيم المعارضة مويس كاتومبي في 26 كانون الأول/ديسمبر 2024. وفي 15 كانون الثاني/يناير، أطلقت الكنيستان الكاثوليكية والبروتستانتية خريطة طريق مشتركة لعقد اجتماعي يركز على استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وكجزء من مشاورات أوسع، أثارت اجتماعات الكنيستين مع تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس في غوما ومع رئيس رواندا،

25-04042 (A) 240325 260325

الرجاء إعادة استعمال الورق

بول كاغامي، في كيغالي، في 12 و 13 شباط/فبراير، على التوالي، انتقادات من مسؤولي الحزب الرئاسي. ولمنع المزيد من الاستقطاب الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الأمنية المستمرة، واصلت البعثة التواصل مع الجهات الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية لتعزيز التوافق والحوار. وفي 28 شباط/فبراير، أعلن الرئيس تشيسيكيدي عن عملية إعادة تشكيل للحكومة تتوخى تشكيل حكومة وحدة وطنية وإعادة هيكلة اتحاد الأمة المقدس.

5 - وبعد إحراز تقدم كبير في إطار عملية لواندا في عام 2024، تم تأجيل مؤتمر القمة الثلاثي بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الذي كان من المقرر عقده في البداية في 15 كانون الأول/ديسمبر، إلى أجل غير مسمى، وذلك بعد دعوات رواندا للحوار المباشر بين حركة 23 مارس وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد رفضت جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الاقتراح، وأصرت بدلا من ذلك على ضرورة معالجة مسألة حركة 23 مارس، إلى جانب مسائل الجماعات المسلحة الكونغولية الأخرى، من خلال عملية نيروبي.

6 - وفي 28 كانون الثاني/يناير، عقب استيلاء حركة 23 مارس على غوما، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، تصاعدت المظاهرات في كينشاسا تعبيرا عن دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف حركة 23 مارس في المقاطعات الشرقية، مع شن هجمات استهدفت عدة سفارات، وكذلك مباني البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وأدانت السلطات الكونغولية هذه الأحداث، وتعهدت بتعزيز الإجراءات الأمنية.

7 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، دعا الرئيس تشيسيكيدي في خطابه إلى الأمة إلى التعبئة الوطنية ردا على "حرب رواندا العدوانية"، وإلى فرض عقوبات قوية من المجتمع الدولي على رواندا، وإلى استبعاد رواندا من العمل كبلد مساهم بقوات في الأمم المتحدة. وأعربت رواندا عن خيبة أملها إزاء عدم وجود إدانة دولية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونددت بالانتهاكات التي ترتكبها مجتمعات التوتسي الكونغولية.

8 - وفي الوقت نفسه، واصل تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس المطالبة بالحوار المباشر مع السلطات الكونغولية، موسعة شروطها المسبقة لتشمل في جملة أمور "انسحاب جميع القوات الأجنبية"، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوة الدفاع الوطني البوروندية، وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و "المرتزقة". وبعد الاستيلاء على غوما وبوكافو، كرر تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس هدفه السياسي المتمثل في تغيير النظام في كينشاسا.

9 - واستجابة للتدهور السريع في الوضع الأمني والسياسي، وتزايد خطر حدوث أزمة إقليمية، تكثفت الجهود الدبلوماسية. وعلى الصعيد الإقليمي، عقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعات طارئة في 28 و 29 و 31 كانون الثاني/يناير و 7 شباط/فبراير على التوالي.

10 - وفي 8 شباط/فبراير، أكدت قمة مشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، على الدعوات إلى وقف الأعمال العدائية والوقف الفوري لإطلاق النار، التي أيدها مجلس السلم والأمن في 14 شباط/فبراير. وشدد البيان الختامي للقمة على ضرورة تنفيذ الخطة المنسقة لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإيقاف أنشطة قوة الدفاع الرواندية في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، مع استئناف المفاوضات المباشرة مع جميع الأطراف، بما في ذلك حركة 23 مارس، في إطار عمليتي لواندا ونيروبي.

11 - وفي 24 شباط/فبراير، اجتمع رؤساء قوات الدفاع التابعة لجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دار السلام، وأوصوا بتشكيل فريق تقييم تقني ميداني مشترك بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتقييم الوضع الأمني والإنساني، وكذلك حالة البنية التحتية الحيوية، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأوصوا أيضا بأن تقوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا بتعزيز الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وإعارة موظفين إضافيين لها، وذلك لرصد وقف الأعمال العدائية ووقف إطلاق النار والوضع الإنساني. ودعوا أيضا الأمم المتحدة إلى وضع تدابير مناسبة لتعزيز قدرة البعثة في شمال وجنوب كيفو. وفي 13 آذار/مارس، أعلن مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الانسحاب التدريجي لبعثة الجماعة وإنهاء ولايتها.

12 - وفي 15 شباط/فبراير، تولى رئيس أنغولا، جواو لورينسو، الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي، وذلك خلال الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وعشية انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، سلط الرئيس لورينسو، بصفته الوسيط المعين من قبل الاتحاد الأفريقي، الضوء على الحوار كحل للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعرب عن قلقه إزاء التقدم العسكري لحركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية. وفي 12 آذار/مارس، أعلنت حكومة أنغولا أنها ستبدأ تيسير المحادثات المباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس في لواندا في 18 آذار/مارس. وفي 17 آذار/مارس، أعلنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أنها ستشارك في المحادثات مع تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس. ومع ذلك، وفي اليوم نفسه، ألغى تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس مشاركته، وعزا انسحابه إلى الجزاءات التي فرضت مؤخرا على أعضائه. وأعلنت السلطات الأنغولية في وقت لاحق أن المحادثات لن تُعقد في 18 آذار/مارس. وفي بيان مشترك صدر في أعقاب اجتماع استضافه أمير قطر في الدوحة في 18 آذار/مارس، أكد الرئيس تشيسيكيدي والرئيس كاغامي من جديد التزام جميع الأطراف بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار على النحو المتفق عليه في القمة المشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 8 شباط/فبراير، واتفقا على مواصلة المناقشات.

13 - وفي 28 شباط/فبراير، وعقب اعتماد قرار مجلس الأمن 2773 (2025) قبل أسبوع من ذلك، سافر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا، إلى كينشاسا للتباحث مع الرئيس تشيسيكيدي وقيادة البعثة بشأن تنفيذ القرار.

14 - وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة توظيف مساعيها الحميدة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات دعما لعمليتي نيروبي ولواندا، حيث قدمت خبرتها السياسية والتقنية.

ثالثا - حماية المدنيين

15 - تدهورت الحالة الأمنية في منطقة عمليات البعثة بشكل كبير منذ أوائل كانون الثاني/يناير بسبب تجدد هجوم حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، مما أدى إلى الاستيلاء على عدة مدن وبلدات استراتيجية. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بحشد وتعزيز كبيرين للقوات العسكرية الأجنبية في إيتوري

وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتم إطلاق حملة تجنيد لدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع أنحاء البلد.

16 - وفي أعقاب استيلاء حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، على مينوفا في 21 كانون الثاني/يناير، تدهور الوضع الأمني في كيفو الجنوبية بسرعة. وسيطرت حركة 23 مارس في وقت لاحق على بلدات ومدن أخرى في المقاطعة، بما في ذلك كاليهي ومطار كافومو، وفي 16 شباط/فبراير، بوكافو. وقد منح ذلك حركة 23 مارس السيطرة على شاطئ بحيرة كيفو. وفي 18 شباط/فبراير، تقدمت حركة 23 مارس أكثر واستولت على كامانيولا الواقعة على الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وسجلت البعثة 614 حادثة أمنية في إيتوري وكيفو الشمالية أسفرت حسبما أفادت التقارير عن مقتل 044 1 مدنيا، من بينهم 126 امرأة و 148 طفلا، وإصابة 324 آخرين بجروح، من بينهم 63 امرأة و 57 طفلا. وكانت القوات الديمقراطية المتحالفة هي الجهة الرئيسية المرتكبة للعنف ضد المدنيين (455 قتيلا من المدنيين).

مقاطعة كيفو الشمالية

17 - واصلت حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، توسعها الإقليمي (انظر الخريطة)، واستولت على مناطق غنية بالألغام ومدن استراتيجية، بما في ذلك مركز ماسيسي وساكي وغوما، في 4 و 23 و 27 كانون الثاني/يناير على التوالي. ونتيجة لذلك، أصبحت حرية حركة البعثة مقيدة بشكل متزايد، بما في ذلك في ساكي وكيوانجا وكيتشانغا وكانيوباغونغا وحول غوما، حيث تحتفظ البعثة بمواقعها.

18 - وردا على تقدم حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، في 23 كانون الثاني/يناير باتجاه ساكي، والذي شمل استخدام المدفعية الثقيلة، عززت البعثة تبادل المعلومات والتخطيط التكتيكي المشترك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت البعثة أيضا بتفعيل عملية سبرينغبوك الثالثة التي تهدف إلى منع المزيد من التقدم في موبامبيرو وغوما، وعززت موقفها الدفاعي بقوة رد سريع، وكتيبة انتشار سريع، وكتيبة احتياطية، وقوات خاصة، وبطارية مدفعية.

19 - وعلى الرغم من هذه الجهود، استولت حركة 23 مارس على غوما في 27 كانون الثاني/يناير. وشمل الدعم الذي قدمته قوة الدفاع الرواندية لتحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس إطلاق نيران غير مباشرة ودعما جويا وغارة واحدة على الأقل بطائرة مسيرة تابعة لقوة الدفاع الرواندية في 26 كانون الثاني/يناير. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام التابعين للبعثة وإصابة 37 آخرين من حفظة السلام. وتعرّض مطار غوما لأضرار جسيمة.

خريطة

توسع رقعة الأراضي التي تسيطر عليها حركة 23 مارس بدعم من قوة الدفاع الرواندية، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 – 6 آذار/مارس 2025

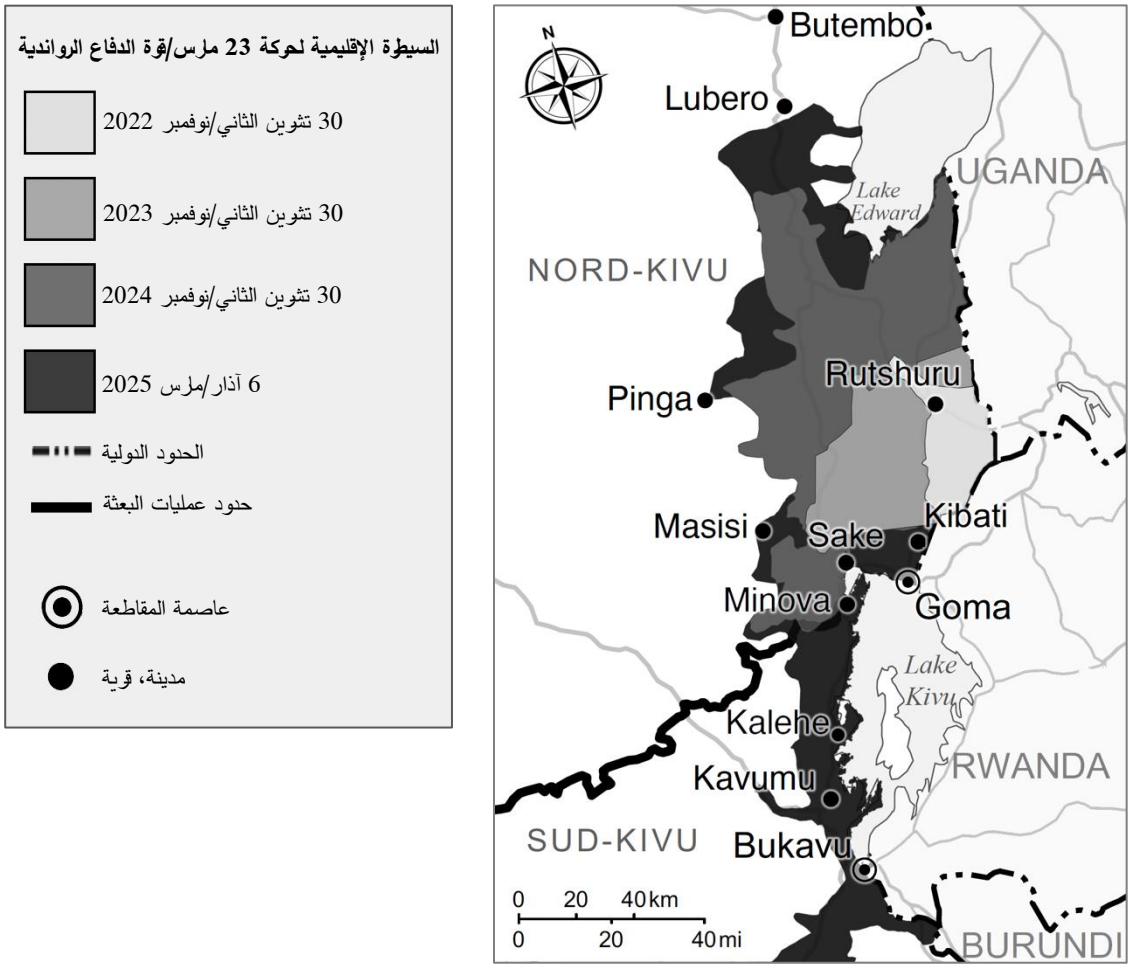

المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/مركز التحليل المشترك للبعثة.

مصدر الخريطة الأساسية: شبكة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية، خريطة انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ملاحظة: الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والوسوم المستخدمة فيها لا تفيد أن الأمم المتحدة تقرُّها أو تقبل بها رسميا.

20 - وأدى الاستيلاء على غوما إلى زيادة كبيرة في انعدام الأمن وتحديات الحماية في كيفو الشمالية. وفي ذروة هجوم حركة 23 مارس، تم إيواء أكثر من 800 1 من المدنيين وقوات الدفاع والأمن الكونغولية المنزوعة السلاح في قواعد البعثة. وتعطلت البنية التحتية الحيوية ، بما في ذلك إمدادات المياه والكهرباء والخدمات الطبية بشكل خطير. وساهمت الجثث غير المجمعة المتبقية في شوارع غوما وفي بحيرة كيفو في انتشار الأمراض المعدية. وأدى انتشار الأسلحة وعمليات النهب والتقارير الواردة عن عمليات القتل المستهدف وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة، إلى جانب تصاعد الممارسات الأهلية لتطبيق العدالة، التي يغذيها المعتقلون الفارون من السجون وغيرهم من العناصر المسلحة، إلى زيادة زعزعة البيئة الأمنية وزيادة خطر الاضطرابات العامة وانهيار القانون والنظام.

21 - وفي أعقاب وفاة حاكم كيفو الشمالية، اللواء بيتر سيريموامي، الذي أصيب بطلقات نارية أثناء زيارته لخط الجبهة في 23 كانون الثاني/يناير وتوفي متأثرا بإصابته، عملت البعثة مع خلفه اللواء سومو كاكولي إيفاريست، الذي عُين في 29 كانون الثاني/يناير ومقره في بيني، على تنسيق أولويات الحماية مع سلطات المقاطعات الكونغولية.

22 - وقد أثرت التهديدات المستمرة لسلامة وأمن حفظة السلام والقيود التي تفرضها حركة 23 مارس على حرية حركة البعثة، إلى جانب سيطرة الحركة على مطار غوما، تأثيرا شديدا على عمليات البعثة وأجبرتها على الموازنة بعناية بين الأولوية التي كلفت بها لحماية المدنيين والحاجة إلى ضمان أمن أفرادها. وفي خضم الأعمال العدائية المتزايدة لحركة 23 مارس تجاه البعثة، تجمع ما بين 000 3 و 300 4 من المدنيين في مختلف قواعد البعثة حول غوما في 17 شباط/فبراير للمطالبة بتسليم قوات الأمن المنزوعة السلاح تحت حماية البعثة، مرددين مطالب الحركة المتكررة.

23 - وفي الوقت نفسه، واصلت حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، توطيد سيطرتها، حيث أقامت إدارات موازية في أجزاء كبيرة من مناطق ماسيسي وروتشورو وجنوب لوبيرو ونييراغونغو، بالإضافة إلى غوما والمناطق المحيطة بها. وفي 5 و 11 شباط/فبراير على التوالي، عيّنت حركة 23 مارس حكومة مقاطعة موازية في كيفو الشمالية وعمدة لغوما. وقامت هذه الجماعة بنشر شرطتها الموازية الخاصة بها، وأنشأت خدمات عرفية وإدارية، واستمرت في فرض الضرائب، بينما واصلت التجنيد العسكري.

24 - وفي منطقة غران نور، واستغلالا للفراغ الأمني الناجم عن إعادة انتشار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جنوب لوبيرو للاشتباك مع حركة 23 مارس، أدت زيادة هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة في أواخر كانون الأول/ديسمبر، لا سيما في لوبيرو وبيني وقرب بوتيمبو، إلى مقتل ما لا يقل عن 224 مدنيا. واستجابة لذلك، أنشأت البعثة عملية نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل في مباو وأويشا، مما عزز وجود لواء التدخل وقدرته على حماية السكان المتضررين. وفي كانون الثاني/يناير، تحسن التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى زيادة تنسيق الجهود ضد القوات الديمقراطية المتحالفة. وفي الوقت نفسه، أدى تنامي المشاعر المعادية للبعثة، والتي يغذيها استمرار انعدام الأمن وإحباط المدنيين بسبب النزاع الذي طال أمده، إلى زيادة تقييد تواصل البعثة مع المجتمعات المحلية، مما أدى إلى تعقيد جهود الحماية التي تبذلها.

إيتوري

25 - وفي إيتوري، ازدادت الهجمات المتبادلة بين فصائل التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير، ولا سيما في إقليمي دجوغو ومهاجي، حيث استهدفت الهجمات المدنيين بالقرب من مواقع النازحين داخليا، وفي الأراضي الزراعية ومناطق التعدين. ولا تزال القوات الديمقراطية المتحالفة تشكل أيضا تهديدا خطيرا للمدنيين (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

حالات قتل المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري التي تحققت منها البعثة، كانون الثاني/يناير 2024 – شباط/فبراير 2025

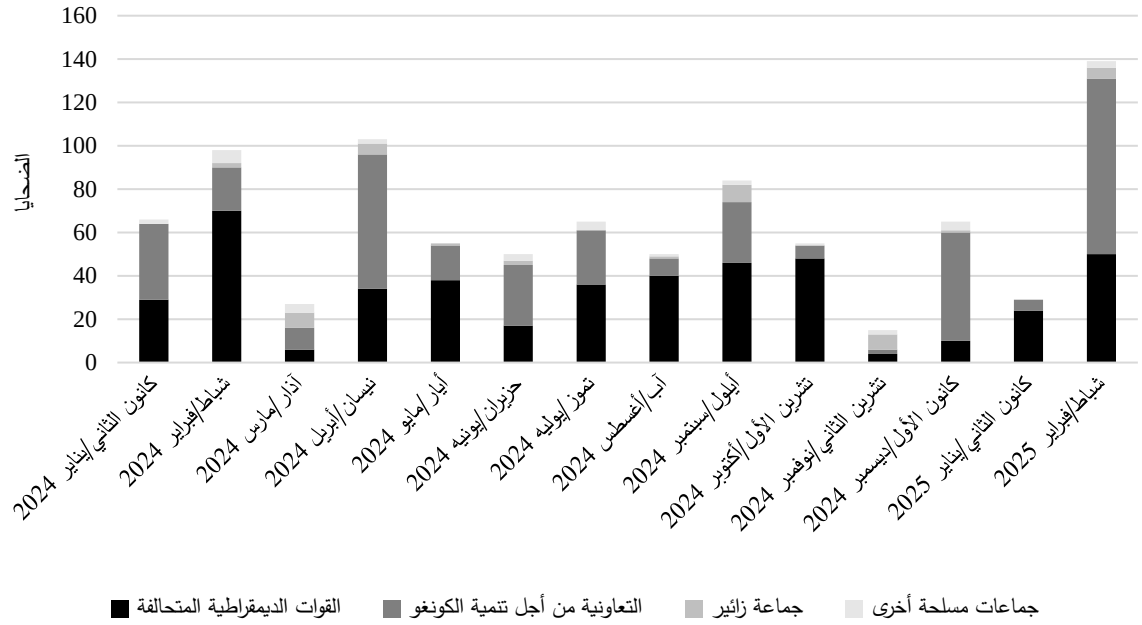

المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

26 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، اختتمت البعثة عملية "الحصاد الآمن"، التي شملت أكثر من 860 دورية مشتركة في حوالي 40 موقعا، مما سمح للمزارعين في إيتوري بحصاد محاصيلهم بأمان، مع تيسير تعاون البعثة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

27 - وفي كانون الثاني/يناير، تحسنت الحالة الأمنية لفترة وجيزة في أعقاب تحول نشاط القوات الديمقراطية المتحالفة من جنوب إيتوري إلى كيفو الشمالية، إلى جانب الأعمال التحضيرية لحوار أرو الثاني، وانضمام عناصر من جماعة زائير إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. إلا أن ذلك أعقبه تصاعد في الهجمات العنيفة ضد المدنيين من قبل القوات الديمقراطية المتحالفة التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير في شباط/فبراير. وفي الفترة من 8 إلى 27 كانون الثاني/يناير، دعمت البعثة المشاورات التي قادتها الحكومة والتي شارك فيها ممثلون عن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار واحتياطي الدفاع المسلح مع الجماعات المسلحة، بما في ذلك جماعة زائير، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو، وتشيني يا تونا. وهدفت هذه المناقشات إلى التحضير لحوار أرو الثاني، الذي توقف بسبب تزايد انعدام الأمن في الشرق.

28 - وفي أعقاب الهجوم الذي شنته التعاونية من أجل تنمية الكونغو خلال ليلة 10 إلى 11 شباط/فبراير على دجايبا في إقليم دجوغو، والذي أسفر عن مقتل 58 مدنيا، من بينهم 27 طفلا، وإصابة 8 آخرين ينحدرون من قبيلة هيما، قامت البعثة بعملية إجلاء طبي في 11 شباط/فبراير، حيث نقلت ستة مدنيين

مصابين، من بينهم أربعة أطفال، من دجايبا إلى بونيا. وأرسلت البعثة أيضا دوريات لحماية موقعين للنازحين داخليا في دجايبا ولودها، وأنشأت قواعد عمليات متنقلة في لودها وآر لمنع زيادة تصعيد العنف.

29 - وفي الفترة من 12 إلى 15 شباط/فبراير، قتلت التعاونية من أجل تنمية الكونغو 16 مدنيا في لودجا وباسا وجينا وآر، مما أدى إلى نزوح مئات النازحين داخليا نحو منطقة بولي. وردا على التهديدات بشن هجمات على موقعي النازحين داخليا في درودرو ولودها، وكذلك على ديندرو وبولي، قامت البعثة بنشر دوريات بشكل منهجي في هذه المناطق. وتم الإبلاغ أيضا عن وقوع حوادث أخرى منسوبة إلى جماعة زائير، بما في ذلك مقتل أربعة مدنيين في منطقتي لاندا ولينغو.

30 - وفي 31 كانون الثاني/يناير، وبسبب تدهور الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بنشر حوالي 000 2 جندي إضافي في كيفو الشمالية. وفي إيتوري، في 16 شباط/فبراير، عبرت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الحدود في جنوب إيرومو ونشرت حوالي 000 1 جندي في بونيا، التي لا تزال خارج منطقة عمليات شجاع المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وقال رئيس أوغندا، يوري موسيفيني، في بيان نُشر على منصة X (المعروفة سابقا باسم تويتر) في 21 شباط/فبراير، إن جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الموجودين في جمهورية الكونغو الديمقراطية مكلفون بمحاربة القوات الديمقراطية المتحالفة إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبناء طريق كاسيندي - بيني - بوتيمبو. وأضاف الرئيس موسيفيني أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد حصلت على إذن من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للانتشار في لوبيرو وبونيا. وفي 1 آذار/مارس، دخلت قافلة مؤلفة من 12 مركبة تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية عبر نقطة غولي الحدودية وتقدمت إلى بلدة مهاجي حيث تمركزت بالقرب من المطار. وفي 2 آذار/مارس، دخلت تعزيزات إضافية ووصلت إلى مهاجي قبل أن تتقدم إلى نغوتي، بين مهاجي ودجوغو.

31 - وواصلت البعثة تسيير دوريات على طول طرق الإمداد الرئيسية، بما في ذلك في إقليمي دجوغو ومهاجي، لتعزيز الأمن وتيسير النشاط الاقتصادي وحرية تنقل المدنيين وغيرهم من الجهات الأمنية الفاعلة. وأدت التعديلات في الوضعية والقيادة إلى تحسين المدة التي تستغرقها الاستجابة. وبالنسبة للإنذارات التي كان من الممكن الاستجابة لها، تحركت البعثة في غضون 15 دقيقة لردع الهجمات المحتملة.

32 - وتدهورت العلاقات بين مجلس المقاطعة والمجتمع المدني والحاكم العسكري وسط نقاشات حول حالة الحصار المفروضة منذ أيار/مايو 2021 والمخاوف بشأن ثغرات الحوكمة والتمثيل. وقد استخدمت البعثة مساعيها الحميدة لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة، وتهدئة التوترات، وتشجيع مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات الحوكمة. وتعاونت البعثة أيضا مع جمعيات الشباب، بما في ذلك برلمان الشباب ومجلس شباب المقاطعة، لرفع مستوى الوعي في جميع أنحاء الأقاليم الخمسة في المقاطعة بشأن مخاطر الارتباط بالجماعات المسلحة، مما ساهم في تعزيز الثقة والتعاون بين الشباب وسلطات المقاطعة.

33 - وواصلت البعثة تقديم الخبرة التقنية والتوجيه إلى أصحاب المصلحة على المستوى المحلي ومستوى المقاطعة لتيسير إنشاء آلية الحوار الدائم في إيتوري، التي تهدف إلى تعزيز المبادرات القائمة من خلال رصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية والتوسط في النزاعات.

34 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإزالة 34 قطعة من المتفجرات من مخلفات الحرب، والتخلص من جهاز متفجر يدوي الصنع، وحرق 371 788 1 من ذخائر الأسلحة الصغيرة، وتطهير

907 20 أمتار مربعة من الأراضـي في إيتوري وكيفو الشـمالية (انظر الشـكل الثاني). وأسـفر هجوم حركة 23 مـارس على غومـا إلى تلوث أجزاء من المـدينـة بـالـذخـائر المتفجرة. وقـامـت دائرة الإجراءات المتعلقـة بـالألغام بتـأمين 27 قطعـة من المتفجرات من مخلفات الحرب ودعمت البعثـة من خلال تقييم 777 قطعـة سـلاح وتأمينها. بيد أن القيود التي فرضـتها حركة 23 مارس على حرية حركة البعثة حالت دون تمكن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من المساعدة في التخلص الآمن من الذخائر غير المنفجرة.

الشكل الثاني

أنشطة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 – 28 شباط/فبراير 2025

المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

رابعا – حالة حقوق الإنسان

ألف – حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

35 – تدهورت حالة حقوق الإنسـان بشـكل حاد، لا سـيما في المناطق التي تسـيطر عليها حركة 23 مارس، وأعاقت القيود المفروضـة على سـبل الوصـول إلى حد كبير التحقق من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان. وفي كيفو الشـمالية، تلقت البعثة تقارير موثوقة عن عمليات قتل لما لا يقل عن 126 شـخصـا في المناطق الخاضـعة لسـيطرة حركة 23 مارس منذ 26 كانون الثاني/يناير، فضـلا عن عمليات اختطاف المدنيين وتجنيد الشـباب بالقوة، بمن فيهم الأطفال، في غوما وما حولها. وفي كيفو الشـمالية وكيفو الجنوبية، قامت حركة 23 مارس بتدمير وتفكيك مواقع النازحين داخليا، مما أجبر النازحين على العودة دون ضمانات سلامة أو ظروف ملائمة. كما وردت تقارير عن تعرض المدنيين للتجنيد القسـري والسـخرة على أيدي حركة 23 مارس. وقد وثق مكتب الأمم المتحدة المشـترك لحقوق الإنسـان في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكات للقانون الدولي الإنسـاني، بما في ذلك هجوم حركة 23 مارس على مستشفيين في غوما واقتحامهما وما تلا ذلك من اختطاف ما لا يقل عن 130 شخصا مريضا وجريحا يشتبه في انتمائهم إلى القوات المسـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو انتمائهم إلى جماعات تعمل تحت اسـم ”وازاليندو“ أو ”متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن“.

36 - وفي كيفو الشمالية والجنوبية، تلقى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان طلبات حماية فردية من مدافعين عن حقوق الإنسان وصحفيين وأعضاء في المجتمع المدني والسلطات القضائية من المهددين والمعرضين لخطر الانتقام من جانب حركة 23 مارس.

37 - وظلت البعثة تتلقى تقارير عن عمليات قتل خارج نطاق القضاء وعنف جنسي وغير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة، بما فيها تلك المنظمة تحت اسم "وازاليندو" أو "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن" في منطقة بتي نور في كيفو الشمالية وفي إقليم كاليهي في كيفو الجنوبية.

38 - وبالإضافة إلى ذلك، استمر توثيق الاعتداءات ذات الدوافع العرقية وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتهديدات في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وكاساي الوسطى وكينشاسا. وقد تلقى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان 12 ادعاء بشأن خطاب الكراهية والتحريض على العداء اللذين يستهدفان قبيلتي البانيامولينغي والتوتسي أو أولئك الذين يتحدثون اللغة السواحيلية. وتم أيضا توثيق حوادث عنف جسدي ولفظي ضد الصحفيين على يد أفراد مجهولين في غوما، وحالة إعدام خارج نطاق القانون من قبل حشد غاضب في موقع للنازحين داخليا، وتهديدات بالقتل ضد نشطاء المعارضة في كينشاسا، وكل ذلك بسبب انتمائهم العرقي المتصور. وفي كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب دعوة من البعثة، أعيد تقديم مشروع قانون مكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب إلى الجمعية الوطنية.

39 - كما تدهورت حالة حقوق الإنسان في إيتوري بشكل كبير. وكانت التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة مسؤولتين عن أخطر الانتهاكات، مع ارتفاع كبير في شهر كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك قتل 88 شخصا على يد التعاونية من أجل تنمية الكونغو، وقتل 76 شخصا على يد القوات الديمقراطية المتحالفة في إيتوري وكيفو الشمالية. ووثق تحقيق أجري في الفترة من 15 إلى 22 كانون الثاني/يناير 92 انتهاكا وتجاوزا طالت ما لا يقل عن 164 ضحية، وارتكبت هذه الانتهاكات بشكل رئيسي جماعات مسلحة (95 في المائة)، ولا سيما التعاونية من أجل تنمية الكونغو (73 انتهاكا) وجماعة زائير (12 انتهاكا)، بينما ارتكب أعوان الدولة 5 في المائة من الانتهاكات (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن الجناة المسلحين ارتكبوها في مقاطعة إيتوري والتي تحققت منها البعثة، 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 – 28 شباط/فبراير 2025

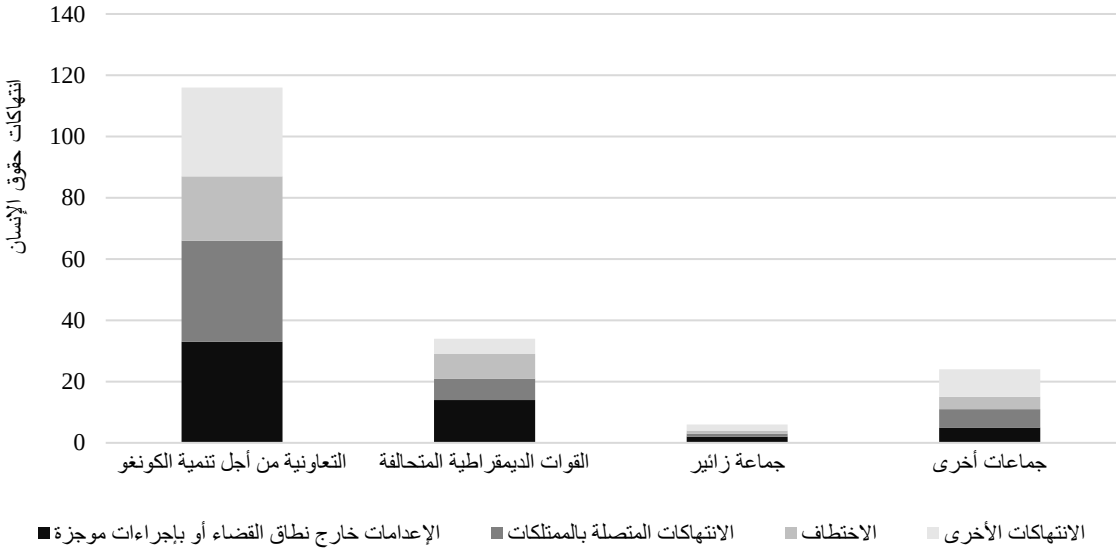

المصدر: بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان.

40 – وفي 30 كانون الثاني/يناير، دعا المجلس الأعلى للوسائط السمعية والبصرية والاتصالات وسائل الإعلام إلى الامتناع عن نشر المعلومات المتعلقة بالنزاع في الشرق دون الإحالة إلى المصادر الرسمية، وعن بث برامج الاتصال المباشر حول العمليات العسكرية وإلا تعرضت للعقوبات.

41 – وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أطلق وزير العدل عملية "ندوبو" لمكافحة الجريمة الحضرية في كينشاسا، معلنا تنفيذ أحكام الإعدام بحق أفراد العصابات الإجرامية المزعومة ("كولوناس"). وقد تم نقل ما يقرب من 170 شخصا منذ ذلك الحين إلى سجن أنجينغا في مقاطعة مونغالا لتنفيذ حكم الإعدام بحقهم، بعد إدانتهم وإصدار الأحكام عليهم من قبل المحاكم المتنقلة. وفي 18 كانون الثاني/يناير، أبلغ الرئيس تشيسيكيدي المجتمع الدبلوماسي في كينشاسا أن عقوبة الإعدام لن تطبق إلا في حالات الإرهاب أو الخيانة. إلا أن نطاق هذه الجرائم يمكن أن يخضع للتفسير.

42 – وفي 7 شباط/فبراير، عقد مجلس حقوق الإنسان، الذي أصبحت جمهورية الكونغو الديمقراطية عضوا فيه منذ 1 كانون الثاني/يناير 2025، جلسة خاصة بشأن البلد، وأنشأ لاحقا بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية منذ كانون الثاني/يناير 2022.

باء – حماية الطفل

43 – في الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 28 شباط/فبراير، تحققت البعثة من 472 انتهاكا جسيما لحقوق الطفل طالت 403 أطفال (313 فتى و 90 فتاة)، بما في ذلك الاختطاف (206)، والقتل والتشويه

(115)، والتجنيد والاستخدام (88)، والعنف الجنسي (39)، والهجمات على المدارس والمستشفيات (19)، ومنع وصول المساعدات الإنسانية (5). وتم التحقق من وقوع انتهاكات جسيمة في كيفو الشمالية (350) وإيتوري (84) وكيفو الجنوبية (38)، ونُسبت إلى حركة 23 مارس (266) والتعاونية من أجل تنمية الكونغو (52) ونياتورا (45) والقوات الديمقراطية المتحالفة (18) وماي ماي رايا موتومبوكي (14) وماي ماي مازيمبي (11) والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – قوات أبكونغوزي المقاتلة (7) وجماعات مسلحة أخرى (39). وكانت قوات الدفاع والأمن الكونغولية مسؤولة عن 19 انتهاكا، والقوات الأجنبية عن انتهاك واحد.

44 – وفي سياق الهجوم المتجدد لحركة 23 مارس، تلقت البعثة تقارير عن زيادة عمليات الاختطاف والتجنيد القسري للأطفال في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة المسلحة. إلا أن الوضع الأمني على الأرض حد من قدرة البعثة على التحقق من هذه التقارير.

45 – وفي كانون الأول/ديسمبر، ونتيجة لتواصل البعثة، وقعت جماعتان مسلحتان تعملان تحت اسم "وازاليندو" أو "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن" في كيفو الشمالية على إعلانات أحادية الجانب لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وتواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أيضا مع الحكومة بشأن اعتماد ميثاق ضد استغلال الأطفال لأغراض سياسية وانتخابية وأغراض النزاع.

جيم – العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع

46 – وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان 106 حالات عنف جنسي متصل بالنزاع ضد 331 شخصا (260 امرأة و 70 فتاة وصبي واحد)، من بينهم 156 من الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ارتكبته القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تليها التعاونية من أجل تنمية الكونغو (45) وتويغوانيهو (34) والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (25) وجماعات ماي – ماي (19) وحركة 23 مارس (15). وقد تم توثيق معظم هذه الحالات في كيفو الشمالية (65 حالة)، تليها إيتوري (19 حالة) ثم كيفو الجنوبية (22 حالة). وأدى هجوم حركة 23 مارس في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وما تلاه من نزوح جماعي، إلى جانب تدفق المقاتلين والسجناء الهاربين، إلى زيادة تعرض الفتيات والنساء للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وعلاوة على ذلك، حالت القيود الأمنية والقيود المفروضة على سبل الوصول بشدة دون التحقق من هذه الانتهاكات، حيث لم يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات.

47 – وخلال عملية الهروب من سجن موزينزي في 27 كانون الثاني/يناير في غوما، فرّ 709 4 سجناء، حيث أفاد مسؤولون كونغوليون أن 165 امرأة على الأقل تعرضن للاغتصاب من قبل السجناء الذكور. وبعد ذلك أُضرمت النيران في جناح النساء في السجن، مما أسفر عن مقتل جميع السجينات ومُعاليهن تقريبا. وفي كيفو الجنوبية، تحقق المكتب المشترك لحقوق الإنسان من أكثر من 100 حالة اغتصاب ضد النساء في عدة قرى في إقليم فيزي في الفترة ما بين 22 و 25 شباط/فبراير على أيدي جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر من تويغوانيهو.

48 – وقبل هجوم حركة 23 مارس، أجرت شرطة الأمم المتحدة 10 جلسات توعية حول العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في مخيمات النازحين داخليا لصالح 028 1 من أفراد المجتمع المحلي، بما في ذلك 477 امرأة و 330 طفلا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم أربع حلقات عمل لبناء القدرات لصالح 79 من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، من بينهم 17 امرأة.

خامسا - التحديات الإنسانية والاستجابة لها

49 - لا تزال الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، كان هناك 7,8 ملايين كونغولي نازح داخليا، بما في ذلك 2,8 مليون في كيفو الشمالية، و 1,7 مليون في كيفو الجنوبية، و 1,4 مليون في إيتوري. وتدهور الوضع في المقاطعات الشرقية بشدة منذ كانون الثاني/يناير، نتيجة لهجمات حركة 23 مارس في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

50 - وفي كيفو الشمالية، أدت الأزمة المتصاعدة إلى عمليات نزوح جديدة واسعة النطاق في ظروف بالغة الخطورة. وحتى 20 شباط/فبراير، غادر 96 في المائة من النازحين من 14 موقعا في غوما وما حولها - أي ما مجموعه 000 677 شخص. وهناك مخاوف متزايدة بشأن الطبيعة اللاإرادية المحتملة لهذه التحركات وعدم وجود بدائل قابلة للتطبيق بالنسبة للمتضررين. وقد أدى القتال إلى إجهاد المرافق الطبية بشدة، في حين تعرضت المرافق والمستودعات الإنسانية للنهب والسلب، مما أدى إلى فقدان المواد الغذائية الحيوية والإمدادات الطبية ومخزونات الطوارئ. وتتزايد المخاطر الصحية بسبب تفشي مرض جدري القردة والكوليرا في غوما، بينما لا تزال المرافق الطبية مشغولة بعلاج الجرحى. وتعمل المنظمات الإنسانية على تكييف عملياتها، في حين أن الوصول إلى العديد من المناطق لا يزال صعبا بسبب الوضع الأمني المتقلب. كما أدى استيلاء حركة 23 مارس على مطار غوما إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية والخدمات اللوجستية.

51 - وفي كيفو الجنوبية، أدت هجمات حركة 23 مارس إلى نزوح أكثر من 000 250 شخص منذ أوائل كانون الثاني/يناير، مما زاد من الضغط على الموارد المحدودة للمجتمعات المضيفة. وفي الفترة ما بين 1 كانون الثاني/ يناير و 10 شباط/فبراير، فرّ أكثر من 000 100 شخص إلى إدجوي. وكان لا بد من تعليق المساعدات النقدية التي يقدمها الشركاء في المجال الإنساني، والتي تستهدف حوالي 000 36 من النازحين الوافدين حديثا، بسبب تدهور البيئة الأمنية. وفي أوفيرا، يوجد أكثر من 000 126 نازح داخليا في الوقت الحالي دون مساعدة، بسبب الاشتباكات المستمرة التي تقيد وصول المساعدات الإنسانية. وأدى استيلاء حركة 23 مارس على مطار كافومو أيضا إلى إعاقة وصول المساعدات الإنسانية والخدمات اللوجستية.

52 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، واستجابة لحجم الأزمة وخطورتها، وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على تخصيص 17 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم التدخلات العاجلة المنقذة للحياة في كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية.

53 - وتهدف خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لعام 2025، التي أطلقتها الحكومة والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في 27 شباط/فبراير، إلى تقديم المساعدة إلى 11 مليون شخص من أصل 21,2 مليون شخص محتاج بميزانية قدرها 2,54 بليون دولار. ويؤكد النزاع المتصاعد والاحتياجات المتفاقمة والقيود التشغيلية على الحاجة الملحة إلى دعم دولي أكبر لتوسيع نطاق جهود الاستجابة. وحتى 28 شباط/فبراير، تم تمويل خطة الاستجابة بنسبة 7 في المائة فقط.

سادسا - تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة وإجراء الإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن

ألف - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

54 - في 22 كانون الثاني/يناير، قامت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بتيسير حلقة عمل في كينشاسا مع القيادة الجديدة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، ومع الشركاء، لتحديد الأولويات وتعزيز التعاون، بما في ذلك تعزيز هياكل الحوكمة في البرنامج، وتطوير مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووضع نهج تكميلي للحد من العنف. وجاء ذلك في أعقاب تعيين جان دي ديو نتانغا نتيتا في 19 كانون الأول/ديسمبر في منصب المنسق الوطني الجديد للبرنامج إلى جانب نائبين.

55 - وفي إيتوري، وفي سياق حوار أرو الثاني، قدمت البعثة الدعم إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، من أجل التسريح الجزئي لما عدده 217 1 من مقاتلي جماعة زائير في كانون الثاني/يناير، الذين سلموا 108 من قطع السلاح إلى السلطات في مابانغا في إقليم دجوغو. وتوفر البعثة فرص عمل قصيرة الأجل للمقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي لتسهيل إعادة الإدماج وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي أعقاب مشاورات مع الشركاء الإقليميين والوطنيين والدوليين وكذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري، تم وضع خطة دعم مشتركة مع الشركاء لتسريع عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المقاتلين المسرحين مع ضمان استبعاد من يشتبه في ارتكابهم انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن دورة الهجمات الأخيرة ضد المدنيين تهدد بعرقلة التقدم الأولي الذي تم إحرازه في إطار هذا الحوار في مجال نزع السلاح والتسريح.

56 - وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، تم الانتهاء من مشروعين تجريبيين في إطار البرنامج، بدعم من البعثة وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء دوليين آخرين. ونُفذ هذان المشروعان، اللذان لا يزالان مستمران منذ حزيران/يونيه 2022، في إيتوري وكيفو الشمالية (بيني ولوبيرو) وكيفو الجنوبية، ودعما إعادة الإدماج المجتمعي لما عدده 628 8 من المستفيدين (770 1 منهم من النساء)، بمن فيهم 482 1 من المقاتلين السابقين و 075 6 من أفراد المجتمع المحلي. وقام المستفيدون بإعادة تأهيل 77,5 كيلومترا من الطرق، مما أدى إلى تعزيز البنية التحتية المحلية، وضخ أكثر من 1,6 مليون دولار في الاقتصاد في شكل أجور مدفوعة مباشرة إلى المستفيدين. كما سمح هذان المشروعان بتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وتيسير 48 حوارا مجتمعيا لمعالجة تحديات إعادة الإدماج، وتدريب 677 من القيادات النسائية لتحسين مشاركتهن في تسوية النزاعات.

57 - وفي كيفو الشمالية، وعلى نحو متزايد في كيفو الجنوبية، أدى الهجوم المتجدد لحركة 23 مارس إلى حملات تجنيد واسعة النطاق من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك تحت اسم "وازاليندو" أو "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن"، وكذلك من قبل حركة 23 مارس. وفي أوائل شباط/فبراير، افتتحت ثلاثة مراكز تجنيد جديدة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية/احتياطي الدفاع المسلح في بيني وبوتيمبو. وأدى دعم الحكومة لجماعات وازاليندو/متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن إلى زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

58 - وواصلت البعثة دعم إعادة المقاتلين الأجانب ومُعاليهم إلى أوطانهم، حيث أعادت ثلاثة مقاتلين من الذكور ومقاتلتين وصبي واحد وفتاتين من المعالين إلى رواندا، بالاشتراك مع برنامج نزع السلاح والتسريح

وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ومنتصف كانون الثاني/يناير. وفي أعقاب استيلاء حركة 23 مارس على غوما، تقوم البعثة، بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، باتخاذ خطوات لضمان نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى أوطانها بشكل آمن وطوعي.

باء - إصلاح قطاع الأمن ودعم نظام العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب

59 - واصلت البعثة الدعوة إلى تفعيل اللجنة الوطنية لإصلاح قطاع الأمن تحت إشراف مكتب مستشار الأمن القومي. غير أن الهجوم الأخير الذي شنته حركة 23 مارس أخّر إطلاق اللجنة ودفع الحكومة إلى تحويل الموارد نحو الاحتياجات الأمنية العاجلة.

60 - وفي الفترة من 2 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر، وبدعم من البعثة، نظمت القيادة العامة للمدارس العسكرية حلقة عمل لـ 54 ممثلا عن قيادات الأركان والفيالق المتخصصة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم 17 امرأة، وذلك لوضع عقيدة تدريب عسكرية موحدة تتماشى مع متطلبات العمليات الميدانية المعاصرة.

61 - ولتعزيز القدرات الوطنية على التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقة مرتكبيها قضائيا، قامت البعثة بتدريب الجهات القضائية الفاعلة في مجال التحقيقات الباليستية والرقمية في غوما وبونيا. وأدى الدعم التقني واللوجستي الذي قدمته البعثة لتنظيم جلسات استماع متنقلة للمحاكم في كيفو الشمالية إلى إدانة أحد قادة الجماعات المسلحة بجرائم حرب ارتكبت بين عامي 2011 و 2014 في إقليم ماسيسي في كيفو الشمالية. وساهمت البعثة أيضا في تعزيز مساءلة الجهات الفاعلة والمؤسسات القضائية من خلال أربع عمليات تفتيش قضائية في إيتوري.

62 - وبعد سقوط غوما، توقف نظاما القضاء المدني والعسكري في المدينة عن العمل، حيث تضررت البنية التحتية ودُمرت الملفات وغادر القضاة المدينة. وفي كيفو الجنوبية، قامت السلطات القضائية، بدعم من القدرة المتبقية للبعثة، برقمنة الملفات القضائية ذات الأولوية لحمايتها. وتم أيضا تنفيذ إجراءات مماثلة بشكل وقائي في بونيا.

63 - وظل الاكتظاظ في السجون شديدا، حيث تجاوز عدد المدخلين عدد المفرج عنهم بكثير، مع توقف عمليات لجنة تخفيف الاكتظاظ في كينشاسا. ودعمت البعثة الجهود المبذولة في بيني وبونيا لتسريع تجهيز القضايا، مما أدى إلى إطلاق سراح 519 سجينا، من بينهم 23 امرأة و 59 قاصرا. وبالمثل، تم الإفراج عن 111 سجينا من خلال عفو رئاسي، في حين تم الإفراج عن 49 معتقلا، من بينهم 34 رجلا و 15 قاصرا (بينهم فتاة واحدة) من سجن بوكافو في 13 شباط/فبراير من قبل اللجنة المخصصة لتخفيف الاكتظاظ هناك. وقامت البعثة بتيسير جلسات استماع في محاكم متنقلة، مما أدى إلى تبرئة 20 شخصا والإفراج عنهم لاحقا (17 مدنيا و 3 عسكريين) وإدانة 185 شخصا، من بينهم 66 من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضابطان من الشرطة. وساهم الدعم التقني واللوجستي الذي قدمته البعثة في الإفراج عن 221 محتجزا ونقل 225 آخرين بعد عمليات التفتيش القضائي في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية في بونيا وبيني وغوما وبوكافو.

64 - وأدى هجوم حركة 23 مارس إلى حالات هروب من السجون في كيفو الشمالية، في سجن موزينزي في غوما، وكذلك في سجني بوكافو وكاباري في كيفو الجنوبية. وقد أسفرت هذه الحوادث عن فرار 208 7 سجناء، بما في ذلك 709 4 سجناء من غوما، و 278 2 سجينا من بوكافو، و 221 سجينا من كاباري. وكان من بينهم 502 4 من السجناء الشديدي الخطورة، بما في ذلك أعضاء من حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة، والذين يمثلون 62 في المائة من الهاربين. وفي 19 شباط/فبراير، هاجمت عناصر منشقة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنسحبة سجن أوفيرا لتحرير رفاقهم. وهرب حوالي 553 سجينا، وفرّ أكثر من 300 سجين من سجن كاليمي المركزي.

سابعا - الانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام

65 - استنادا إلى الدروس المستفادة من العملية الانتقالية للبعثة في كيفو الجنوبية، أعيد إطلاق الفريق الانتقالي المتكامل على مستوى المقاطعة في كيفو الشمالية رسميا في 3 كانون الأول/ديسمبر. وفي إيتوري، اجتمع الفريق في 21 كانون الثاني/يناير لمناقشة الخطوات التالية لإعادة إطلاق مجموعات العمل وتحديد الأولويات للمرحلة الانتقالية. وفي الفترة من 4 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر، أوفدت الأمانة الفنية المشتركة بعثة تقييم مشتركة إلى كيفو الجنوبية لتقييم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية على مستوى المقاطعة. وشددت بعثة التقييم على الحاجة الملحة إلى تعزيز عمليات نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في النقاط الساخنة للحماية، لا سيما في موينغا وفيزي وكاليهي وباراكا، وتعزيز اللوجستيات والمعدات والإمدادات لدعم القوات المنتشرة. وقد سلط تقرير منتصف المدة الأول لخطة الأمم المتحدة لدعم العملية الانتقالية في كيفو الجنوبية، الذي تم الانتهاء منه في كانون الثاني/يناير، الضوء على ثغرات التمويل على الرغم من الجهود الحقيقية التي تبذلها الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة لتعبئة الموارد.

66 - وقد تأثر التخطيط على مستوى المقاطعات والمستوى الوطني بشكل كبير بالتدهور السريع في الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كيفو الجنوبية، تم تعليق تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة للمرحلة الانتقالية على مستوى المقاطعة بعد استيلاء حركة 23 مارس على بوكافو. وتعرضت جهود الفريق العامل المشترك، الذي يضم الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، لتحديد طرائق النهج المصمم خصيصا لانسحاب البعثة للخطر الشديد بسبب تقدم حركة 23 مارس في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مما أثار تساؤلات حول استمرار جدوى العملية في سياق متغير بشكل جذري.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

67 - واصلت البعثة توظيف مساعيها الحميدة لتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع ومشاركة المرأة مشاركة مجدية في المجال السياسي. وفي 21 كانون الثاني/يناير، اجتمعت الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع قيادات نسائية كونغولية لإحياء الدعوة إلى السلام في الجزء الشرقي من البلد. وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى الحوار لمعالجة الأزمة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والحاجة الملحة للمساعدات الإنسانية للسكان النازحين، وأهمية التضامن والدعوة النسائية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مع القيادات النسائية والسفيرات لمناقشة الاستجابة للأزمة الأمنية والإنسانية في كيفو الشمالية.

68 - وواصلت البعثة تعزيز الذكورة الإيجابية من خلال تدريب 40 من ضباط الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى 17 امرأة وسيطة وسفيرة للسلام في غوما. وفي بونيا وإيتوري، أقامت البعثة شراكة مع وزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل لوضع خطة عمل للذكورة الإيجابية توفر فرصا للحوار، مع تعزيز طريقة شاملة لبناء أسر ومجتمعات محلية قوية وخالية من العنف.

تاسعا - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

العنصر العسكري

69 - نشرت البعثة 173 10 جنديا، 7,67 في المائة منهم من النساء، و 448 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين إلى البعثات، 23 في المائة منهم من النساء، مقابل قوام مأذون به يبلغ 500 11 جندي و 600 خبير عسكري. وظلت نسبة النساء بين ضباط الأركان والمراقبين العسكريين ثابتة عند 23 في المائة، بينما شهدت مشاركة النساء بين الوحدات انخفاضا طفيفا من 7,73 في المائة إلى 7,67 في المائة. وتماشيا مع التزامات البعثة في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، قامت البعثة بتقييم 22 وحدة عسكرية وتنفيذ خطط تحسين الأداء لكل منها. وفي 10 شباط/فبراير، تولى الفريق أوليسيس دي ميسكيتا غوميز قيادة عنصر قوة البعثة.

70 - وقد أدى إغلاق مطار غوما إلى تعطيل عمليات تناوب القوات المجدولة والإجلاء الطبي ونقل البضائع، مما أجبر البعثة على تغيير المسار عبر عنتيبي، أوغندا، وأدى إلى إجهاد دعم القوات. ولم يكن بالإمكان إجراء رحلات إجلاء طبي من المستوى الرابع إلى كينيا وأوغندا، وظلت رحلات إجلاء المصابين/الإجلاء الطبي إلى غوما معلقة. وفي القطاع الأوسط، أدت القيود المفروضة على الطيران إلى عرقلة عمليات الإجلاء الجوي من كيتشانغا وكيوانجا وكانيوباغونغا وساكي، مما فرض إجراء عمليات إجلاء برية طويلة، الأمر الذي عرّض بروتوكولات إجلاء المصابين للخطر. وأصرت حركة 23 مارس، منذ سيطرتها على غوما، على أن تقدم البعثة إشعارا مسبقا قبل 48 ساعة من وصول القوافل اللوجستية وفرضت قيودا على عمليات التسليم إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أدت القيود التي فرضتها الحركة إلى عرقلة إيصال الوقود، مما أثر على المولدات الكهربائية والاتصالات الحيوية. ولا تزال عمليات الانتشار العسكري في غوما مقيدة.

71 - وقد تم إجلاء ضباط الأركان من عدة بلدان مساهمة بقوات وأفراد شرطة أو صدرت لهم تعليمات بعدم العودة من الإجازة، مما أدى إلى حدوث ثغرات عملياتية كبيرة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على مهام القيادة والتحكم وصنع القرار في الوقت الحقيقي والتنسيق على مستوى القوة.

عنصر الشرطة

72 - في 21 كانون الثاني/يناير 2025، كان عنصر الشرطة التابع للبعثة قد نشر 327 1 فردا من 31 بلدا مساهما، منهم 047 1 من أفراد الشرطة المشكلة من ست وحدات للشرطة المشكَّلة (منهم 210 نساء) و 276 من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (منهم 88 امرأة).

73 - وقد تحسن أداء وحدات الشرطة المشكلة بشكل ملحوظ، مع نشر أفضل للمعدات، ومعدلات عالية للصلاحية التشغيلية، وزيادة الفعالية التشغيلية. وأدى ذلك إلى 634 تدخلا إضافيا للاستجابة السريعة، و 17 عملية مرافقة إضافية، و 18 دورية إضافية في مواقع النازحين داخليا وحولها مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

74 - وخلال التطورات الأخيرة في الشرق، عززت وحدتا الشرطة المشكلة في غوما وضعهما الدفاعي، حيث قامتا بنشر فرق إضافية للرد السريع في قواعد البعثة. وقامتا أيضا بتدخلات أمنية هامة، بما في ذلك إجلاء موظفي الأمم المتحدة من مناطق الخطر وعمليات المرافقة المشتركة مع الجيش لدعم عمليات نقل موظفي الأمم المتحدة. وأثناء تقدم حركة 23 مارس على غوما، أدى القصف المتواصل إلى تدمير ثكنات النساء في معسكر جامبار التابع للبعثة، وألحق أضرارا جزئية بثكنات الرجال، وأثر على مرافق أخرى. وفي أعقاب استيلاء حركة 23 مارس على غوما، عززت وحدات الشرطة جهود البعثة لحماية موظفي الأمم المتحدة وأصولها، على الرغم من التحديات اللوجستية والتشغيلية الشديدة، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والقيود المفروضة على الدوريات. وقد أعاقت هذه القيود، التي فرضتها حركة 23 مارس من خلال العديد من نقاط التفتيش، العمليات الأساسية مثل إجلاء موظفي الأمم المتحدة وحماية المدنيين بالقرب من مخيمات النازحين داخليا. وفي خضم الأعمال العدائية، أصيب تسعة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة بجروح طفيفة.

75 - وفي كينشاسا، واجهت وحدات الشرطة المشكلة قيودا على قدرتها على تأمين مباني الأمم المتحدة، وسط تزايد الاضطرابات المدنية. وكشفت أحداث 28 كانون الثاني/يناير عن ثغرات في قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية على حماية منشآت الأمم المتحدة، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز التدابير الأمنية وتخصيص الموارد في كينشاسا. وتتولى وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة، تضمان ما مجموعه 360 فردا، مسؤولية تأمين جميع موظفي الأمم المتحدة وأصولها فقط، حيث لا توجد قوات أخرى تابعة للبعثة، مما يثير مخاوف جدية بشأن كفاية الترتيبات الأمنية وقدرة وحدات الشرطة المشكلة على إدارة المخاطر المحتملة في بيئة متقلبة بشكل متزايد.

العنصر المدني

76 - حتى 27 شباط/فبراير، كان هناك 050 2 موظفا مدنيا (23 في المائة منهم من النساء)، من بينهم 252 من متطوعي الأمم المتحدة (47,2 في المائة منهم من النساء) و 38 من الأفراد المقدمين من الحكومات (32 في المائة منهم من النساء) يعملون مع البعثة.

باء - النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

77 - تماشيا مع التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، استخدمت البعثة النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لإجراء تقييم على نطاق البعثة استرشدت به أجزاء من هذا التقرير لتعزيز المعلومات المتاحة لمجلس الأمن عن أثر البعثة مقابل الأولويات التي صدر بها تكليف. واستُخدمت أيضا البيانات المستمدة من إطار نتائج البعثة لإنتاج صحائف وقائع ورسوم بيانية.

جيم - الاتصالات الاستراتيجية

78 - كثفت البعثة جهودها لمواجهة المعلومات المغلوطة والمضللة من خلال رصد وسائل التواصل الاجتماعي، ومبادرات التوعية العامة باللغات الوطنية، والتوعية الشعبية، والمشاركة الإعلامية، والمحتوى الإذاعي لمكافحة خطاب الكراهية. وعززت الدورات التدريبية وحملات التوعية الموجهة في كينشاسا وغوما وبونيا، والتي كانت نسبة 30 في المائة من المشاركين فيها من النساء، المشاركة المجتمعية والشراكات مع الجهات المؤثرة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة وفريق مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة في مقر الأمم المتحدة بتدريب موظفي إذاعة أوكابي والإعلام العام لتعزيز قدرة البعثة على الاستجابة.

79 - واحتفالا بمرور 25 عاما على إنشاء البعثة والبعثات التي سبقتها (بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، أطلقت البعثة حملة إعلامية بعنوان "بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما وراء العناوين الرئيسية"، وهي حملة إعلامية تسلط الضوء على مساهماتها وتتصدى للروايات المضللة.

80 - وخلال هجوم حركة 23 مارس في كيفو الشمالية والجنوبية، عززت البعثة والسلطات الكونغولية الاتصالات المشتركة لضمان تنسيق الرسائل. وفي إحاطة صحفية مشتركة، أشاد المتحدثون باسم الحكومة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالدعم الذي قدمته البعثة خلال العمليات، وكرّموا حفظة السلام الذين قُتلوا. وساعدت عملية رصد وسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة المعلومات المضللة وتقييم المشاعر العامة، في حين ساعدت اللقطات التي تم التحقق منها في ساحة المعركة والاعتراف بدور البعثة في حماية المدنيين في التخفيف من المشاعر المناهضة للبعثة.

81 - وعلى الرغم من هذه الجهود، تصاعدت حملات المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة الموجهة التي يقودها نشطاء تابعون للحركة على الإنترنت، لا سيما ضد قيادة البعثة والموظفات فيها، حيث تلقى بعضهن تهديدات بالعنف الجنسي.

دال - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

82 - واصلت البعثة إدارة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين القديمة، مع مضاعفة جهودها لمنع وقوع المزيد من حالات سوء السلوك الجسيم. وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 27 شباط/فبراير 2025، تم الإبلاغ عما مجموعه 11 حالة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بينما وقعت ثلاث حالات في عام 2025، وثماني حالات في السنوات السابقة. ونُسبت تسع حالات من أصل 11 حالة إلى أفراد عسكريين وحالتان إلى مدنيين.

83 - وظلت البعثة ملتزمة بتقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وخلال الفترة قيد الاستعراض، أحالت ثلاثة من الضحايا المزعومين إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان وثلاثة من أطفالهم إلى اليونيسف. وتواصل البعثة تعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء لتعزيز التزامها بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع التمسك بأعلى معايير السلوك لجميع الموظفين. وقد تم التأكيد على التزام البعثة بمكافحة سوء السلوك خلال زيارة كل من المدافعة عن حقوق الضحايا، نجلاء ناصيف بالما، في الفترة من 15 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر، والمنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، كريستيان ساندرز، في الفترة من 18 إلى 22 كانون الثاني/يناير. وركزت

الزيارة الثانية أيضا على تقييم فعالية أطر سياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البلد خلال الفترة الانتقالية للبعثة، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الضحايا.

84 - وفي الفترة ما بين 26 كانون الثاني/يناير و 20 شباط/فبراير، نظمت البعثة إحاطات ودورات تدريبية لتجديد المعلومات حول منع سوء السلوك، وخاصة الاستغلال والانتهاك الجنسيان، في كينشاسا وعنتيبي لحوالي 700 من الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة من غوما وبوكافو وبيني.

عاشرا - الدعم الإقليمي

85 - تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2765 (2024) وولايتها، ظلت البعثة ملتزمة بتقديم الدعم الموجه والمبني على الطلب إلى بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وآلية التحقق المخصصة المعززة، امتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، وذلك على الرغم من بيئة العمل الصعبة خلال الفترة قيد الاستعراض.

ألف - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2746 (2024)

86 - في الفترة من كانون الأول/ديسمبر حتى أوائل كانون الثاني/يناير، واستجابة لطلبات محددة من بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمت البعثة المساعدة اللوجستية والدعم في مجال بناء القدرات، بما في ذلك تخصيص عربة مصفحة وتيسير تحركات الأفراد الرئيسيين.

87 - وفي أعقاب استيلاء حركة 23 مارس على غوما، قدمت البعثة حصص الإعاشة ومياه الشرب إلى 500 4 من قوات بعثة الجماعة الإنمائية لمدة 15 يوما، بالإضافة إلى الدعم الطبي لأربعة جرحى من قواتها. وقامت البعثة أيضا بتنسيق عملية إعادة رفات 16 جنديا من بعثة الجماعة الإنمائية إلى أوطانهم عبر عنتيبي. وفي 24 شباط/فبراير، سهلت البعثة إعادة 192 جنديا من قوات بعثة الجماعة الإنمائية إلى أوطانهم لأسباب طبية عن طريق نقلهم برا إلى مهبط الطائرات في جيساييني.

باء - دعم البعثة لآلية التحقق المخصصة المعززة

88 - استنادا إلى الالتزامات التي تعهدت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في إطار عملية لواندا، شجعت البعثة الطرفين على التفعيل الكامل لآلية التحقق المخصصة المعززة المكلفة برصد وقف إطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ في البداية في 4 آب/أغسطس.

89 - واستجابة لطلب مقدم من أنغولا في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة ببناء معسكر في مطار غوما لـ 91 من قوات سرية المشاة التابعة للآلية. ومع ذلك، في 26 كانون الثاني/يناير، وبسبب تدهور الوضع الأمني وانتهاكات وقف إطلاق النار، سحبت أنغولا فريقها المتقدم، تاركة المعسكر دون استخدام.

حادي عشر - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

90 - اعتبارا من 24 كانون الثاني/يناير، ومع تقدم حركة 23 مارس نحو غوما وتعزيز تقدمها في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، قامت البعثة بتنسيق تدابير الحماية لموظفي الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني والبنية التحتية الحيوية. ونظرا للتهديدات الأمنية، تم نقل موظفي الأمم المتحدة غير الأساسيين من

غوما وبيني في كيفو الشـــمالية وكذلك من باراكا وبوكافو وأوفيرا في كيفو الجنوبية مؤقتا. وفي غوما، تم إجلاء 367 موظفا دوليا إلى عنتيبي، وتم نقل ما يقرب من 200 1 موظف وطني ومعاليهم إلى كينشـاسـا. وفي كيفو الجنوبية (بوكافو وأوفيرا وباراكا)، تم إجلاء 49 موظفا دوليا إلى عنتيبي أو بوجومبورا، بوروندي، وتم نقل ما يقرب من 200 1 موظف وطني آخر ومعاليهم إلى كينشـاسـا. وفي بيني، تم إجلاء 97 موظفا دوليا إلى عنتيبي، وتم نقل 459 موظفا وطنيا ومعاليهم إلى كينشـاسـا. وبقي الموظفون الأسـاسـيون للحفاظ على العمليات الحيوية، بما في ذلك توزيع الغذاء والمساعدة الطبية وحماية المجتمعات المحلية الضعيفة.

91 - وبالإضـــافة إلى ذلك، لجأ 232 موظفا وطنيا و 75 موظفا دوليا إلى مجمع البعثة أثناء القتال العنيف في غوما، حيث تسبب القصف في إلحاق أضرار غير مباشرة حول قواعد البعثة. وفي 17 شباط/فبراير، خرجت مظاهرة ضـد البعثة في غوما، شـارك فيها أشـخاص حشـدتهم حركة 23 مارس. وسُـجلت 14 حالة على الأقل من حالات الدخول عنوة أو الزيارات غير المرغوب فيها من قبل حركة 23 مارس أو أفراد مسلحين مجهولي الهوية إلى أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة، فضـلا عن القيود المفروضـة على حركة الموظفين على حدود جيساييني.

92 - وتم تنفيذ عملية إجلاء أفراد البعثة ونقلهم في ظل ظروف بالغة التعقيد، وقد أمكن ذلك بفضـــل التنسيق الوثيق والدعم الفعال من أفرقة الأمم المتحدة في رواندا وأوغندا.

93 - وفي أعقاب الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في 28 كانون الثاني/يناير في كينشاسا ضد هجوم حركة 23 مارس، اعتمدت الأمم المتحدة ترتيبات عمل بديلة لجميع موظفيها، وأمرت بإجلاء عائلات الموظفين الدوليين.

ثاني عشر - ملاحظات

94 - لقد أدى الهجوم العسـكري الذي شـنته حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، إلى قلب حياة ملايين المدنيين الأبرياء رأســا على عقب، ودفع منطقة البحيرات الكبرى إلى حافة حرب إقليمية. إنني أشـــعر بالجزع من المعاناة الرهيبة التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك المســتويات المخيفة من العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي تتعرض له النساء والأطفال الكونغوليين، الذين ما زالوا يتحملون وطأة العنف. وإن التقارير التي تتحدث عن عمليات الاختطاف والقتل والعودة غير الطوعية للنازحين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة 23 مارس تبعث على القلق الشديد. ويساورني أيضا قلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن أعمال العنف الجنسي والنهب والقتل التي يُدعى أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة العاملة تحت اسم "وازاليندو" أو "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن". وأرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق ولجنة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

95 - وأُعرب عن أســـفي لفقدان اثنين من حفظة الســـلام من جنوب أفريقيا وأحد حفظة الســـلام من أوروغواي خلال الهجوم الذي شـــنته حركة 23 مارس، بدعم من قوة الدفاع الرواندية، على ســـاكي وغوما. وأتقدم بالتعازي لأسر حفظة السلام الذين سقطوا ولحكومتي جنوب أفريقيا وأوروغواي وأتمنى الشفاء العاجل للمصابين دفاعا عن الولاية التي أصدرها مجلس الأمن. وأشير إلى أن الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة قد تشكل جرائم حرب، وأدعو السلطات المختصة إلى تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأتقدم بالتعازي

لأســـر جنود بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذين ســـقطوا في الحادث، ولحكومتي جنوب أفريقيا وملاوي. وأتمنى الشفاء العاجل لجميع أفراد بعثة الجماعة الإنمائية الذين أصيبوا خلال الهجوم على ساكي وغوما. وأحث حركة 23 مارس على رفع جميع القيود المفروضـــة على حرية حركة البعثة والامتناع عن أي عمل يهدف إلى منع البعثة من الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها. وأحث مجلس الأمن على ضمان محاسبة المسؤولين عن عرقلة عمل البعثة أو تعريض حياة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني للخطر على أفعالهم.

96 - وقد أدت آثار هجوم حركة 23 مارس في كيفو الشـــمالية وكيفو الجنوبية إلى تأجيج التوترات السياسية في بيئة مشحونة أصلا. وعلى الرغم من الإحباط المتزايد من استمرار انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد أي مبرر للهجمات العنيفة ضـــد المنشـــآت الدبلوماســـية، بما في ذلك منشآت الأمم المتحدة، التي وقعت في كينشاسا في 28 كانون الثاني/يناير. وإنني أعوّل على أن تتخذ السلطات الكونغولية التدابير اللازمة لضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك. ولا تزال البعثة متاحة لتقديم الدعم للتحقيقات، حسب الضرورة.

97 - وأرحب بقرارات القمة المشـتركة بين جماعة شـرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 8 شباط/فبراير، كما أقرها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 14 شباط/فبراير، والتي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار وإعادة فتح مطار غوما وطرق الإمدادات الإنسـانية. ويؤسـفني أن وقف الأعمال العدائية لم يتحقق بعد. وتماشـيا مع قرار مجلس الأمن 2773 (2025)، يجب على حركة 23 مارس وقف هجومها والانسـحاب فورا من غوما وبوكافو وجميع الأراضـي التي تسـيطر عليها. ويجب احترام سـيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسـلامتها الإقليمية، ويجب أن تنسـحب قوة الدفاع الرواندية. وأؤكد من جديد على دعم الأمم المتحدة الثابت لعمليتي لواندا ونيروبي، وأشـيد بالرئيس الأنغولي جواو لورينسـو والرئيس السـابق أوهورو كينياتا على التقدم الذي تحقق من خلال جهودهما. وأدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى العودة إلى طاولة المفاوضـات والالتزام مجددا بتنفيذ مفهوم العمليات لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وانسحاب القوات الرواندية، وإلى استئناف الحوار في وقت مبكر بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة الكونغولية، بهدف تمهيد الطريق لنزع سلاحها وتسريحها وإعادة إدماجها في المجتمع المحلي.

98 - وإنني أدين بشدة الهجمات المستمرة ضد المدنيين في كيفو الشمالية وإيتوري التي ترتكبها القوات الديمقراطية المتحالفة وحركة 23 مارس والتعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات مسـلحة أخرى. وأدعو هذه الجماعات إلى إلقاء أسـلحتها فورا، كما أدعو الجماعات المسـلحة الكونغولية إلى الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وأدعو أفراد الجماعات المسـلحة غير الكونغولية إلى العودة إلى بلدانهم الأصـلية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الحوار مع الجماعات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك حركة 23 مارس، ضمن الأطر المتفق عليها، وستواصل دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى وضع استجابات شاملة للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

99 - ولا تزال البعثة مصممة على تنفيذ المهام ذات الأولوية الموكلة إليها. وفي حين أن قدرة البعثة على تنفيذ جميع جوانب تفويضـها كانت مقيدة بشـدة في غوما وغيرها من المناطق التي تحتلها حركة 23 مارس في كيفو الشمالية، إلا أنها تواصل تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين ودعم مؤسسات الدولة الرئيسية

خارج هذه المناطق. وتقف البعثة على أهبة الاستعداد للاستفادة من قدراتها في دعم جهود السلام الإقليمية، والعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية.

100 - وقد تم تعليق المناقشات مع الحكومة بشأن الانسحاب التدريجي والمستدام للبعثة مع تحول التركيز إلى مواجهة التحديات المباشرة التي يفرضها هجوم حركة 23 مارس المستمر. وفي حين طلب مجلس الأمن مزيدا من التفاصيل بحلول 31 آذار/مارس من الفريق العامل المشترك بشأن النهج المصمم خصيصا لانسحاب البعثة، فإن العديد من الافتراضات الرئيسية التي استندت إليها مداولات الفريق السابقة لم تعد صالحة في السياق الحالي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال البعثة ملتزمة بالانسحاب التدريجي والمسؤول والمستدام وستواصل متابعة التخطيط المشترك للمرحلة الانتقالية مع الحكومة.

101 - وأدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي إلى تقديم كل الدعم اللازم لضمان تمويل خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لعام 2025. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

102 - ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الحالية. ولذلك، من الضروري أن تعود الأطراف إلى طاولة المفاوضات دون مزيد من التأخير وأن تنخرط بحسن نية في جهود ترمي إلى إيجاد حل سياسي دائم لدورات النزاع المتكررة التي ابتلي بها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة طويلة جدا. ويظل وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للبلد عنصرا حاسما في أي جهد يرمي إلى إحلال سلام دائم في المنطقة. وإنني أحث بقوة جميع أصحاب المصلحة على دعم تنفيذ المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية التي أطلقها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة للتصدي لما لا يزال يشكل محركا رئيسيا للنزاع. وأشجع المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في مبادرات السلام على جميع المستويات.

103 - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة على دورها القيادي الحازم وجهودها الدؤوبة، ولجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، لما يبذلونه من جهود متواصلة في سبيل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.